

إلى متى استمرار تفاقم وفيات وإصابات العمل

بيان

صادر عن المرصد العمالي الأردني/ مركز الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية

عمان، 21 أيلول 2015

يتابع المرصد العمالي الأردني، التابع لمركز الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية، بقلق بالغ استمرار ظاهرة الحوادث المهنية في أماكن العمل، والتي أخذت منحى خطيرا في الآونة الأخيرة، فلا يكاد يمر يوم دون تسجيل حادث عمل أو أكثر، بما يؤدي لحدوث وفيات أو إصابات عمل في صفوف العاملين.

ويؤكد المرصد ان استمرار هذه الظاهرة وتزايدها مؤخراً، يؤشر بما لا يدع مجالاً للشك، للغياب الواضح في تطبيق معايير الصحة والسلامة المهنية، كأحد معايير العمل اللائق، وكجزء أساسي من الحقوق والمبادئ الأساسية في العمل.

ويرى المرصد ان هناك ضعفا واضحا في تطبيق معايير الصحة والسلامة المهنية المنصوص عليها في التشريعات والسياسات الأردنية المختلفة، والمعايير الدولية ذات العلاقة، من الجهات الرسمية المنوط بها ضمان مستوى عال للصحة والسلامة المهنية في منشآت الاعمال، حيث يرى المرصد ان الجهود التي تقوم بها هذه الجهات، غير فعالة في مختلف المنشآت وخاصة في منشآت الاعمال المتوسطة والصغيرة، الى جانب وجود خلل في التنسيق بين الجهات الرسمية المعنية بمتابعة هذه القضية.

ويحمل "المرصد العمالي الأردني"، مسؤولية زيادة الحوادث المهنية في أماكن العمل وما ينتج عنها من وفيات واصابات عمل، لأصحاب وادارات هذه المنشآت لجهة عدم اهتمامهم بتوفير مستلزمات الصحة والسلامة المهنية للعاملين لديهم، وللمؤسسات الرسمية المعنية بضمان الحفاظ على تطبيق معايير الصحة والسلامة المهنية، وتلكؤ الادارات في تدريب العاملين على استخدام المستلزمات المادية للحفاظ على الصحة والسلامة المهنية لهم. حيث لا يتلقى غالبية العاملين التدريبات الكافية والمستمرة على استخدام أدوات الصحة والسلامة المهنية وأهميتها.

لقد أدى التوسع في القطاع "غير المنظم" بسبب ضعف معدلات النمو في القطاع المنظم خلال السنوات الماضية الى تنامي اعداد وخطورة حوادث وإصابات العمل بشكل ملفت، الى جانب تهرب العديد من المنشآت من التبليغ عن اصابات العمل تحاشيا من دفع الغرامات التي ينص عليها القانون في مثل هذه الحالات. الأمر لاذي يعني أن الأرقام المعلن عنها من قبل المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي لا تعكس الواقع.

ويؤكد المرصد العمالي ان هنالك ضرورة لتعزيز تطبيق معايير الصحة والسلامة المهنية المنصوص عليها في التشريعات الأردنية المختلفة، والمعايير الدولية ذات العلاقة، من خلال تكثيف التنسيق بين الجهات الرسمية المناط بها ضمان مستوى عال للصحة والسلامة المهنية، الى جانب تفعيل جهود التفتيش التي تقوم بها هذه الجهات على منشآت الأعمال. كما ان هنالك ضرورة للمصادقة على اتفاقيات منظمة العمل الدولية المتعلقة بالصحة والسلامة المهنية، وخاصة اتفاقية السلامة والصحة المهنية رقم 155، واتفاقية خدمات الصحة المهنية رقم 161، واتفاقية السلامة في استعمال المواد الكيميائية رقم 170، الأمر الذي من شأنه رفع مستوى المعايير الأردنية بهذا الشأن.